

النقود كمُكوّن اقتصادي:

قراءة لوظيفتي النقود الأساسيتين في النظامين الإسلامي والربوي (*)

عدنان محمد فقيه

الرئيس التنفيذي لشركة المستقبلات لتطوير الأعمال - جدة

المستخلص. تحاول هذه الورقة أن تلقي الضوء على مشكلة تعريف النقود كمُكوّن اقتصادي وما يتبع ذلك من تنازع بين وظيفتها الرئيسيتين، وهما: الوساطة في التبادلات وكنز القيمة، وتخلص الورقة إلى أن النظام الربوي يُفَضِّل وظيفة الكنز على وظيفة الوساطة، ويقوم على حماية هذا التفضيل، بينما يفضل النظام الإسلامي في مقابل ذلك وظيفة الوساطة على وظيفة الكنز، ويقوم على حماية هذا التفضيل. وفي سبيل ذلك تعالج الزكاة تنازع هاتين الوظيفتين عبر الحد من طغيان وظيفة الكنز على وظيفة الوساطة بشكل منطقي وسلس يتوافق مع تعريف النقود الذي تقترحه الورقة. ومن جهته، يحاول النظام الرأسمالي (الربوي) أيضاً أن يحد من غلو وظيفة الكنز – بالرغم من تفضيله لها – بعدد من الإجراءات المؤقتة. غير أن هذه الإجراءات تنتج - على المدى البعيد - مزيداً من طغيان هذه الوظيفة على نظيرتها. ومن خلال التوجه التأطيري المقترح ومفرداته، يأمل هذا البحث في فتح الباب أمام مزيد من الحوار لحل مشكلات اقتصادية مفهومية قديمة تَمَّ التغاضي عنها لعقود تحت ضغط النظرة التقليدية التي ترى ضرورة اصطحاب الفائدة المصرفية وأدواتها في كل محاولة لمراجعة أو إصلاح النظرية الاقتصادية.

الكلمات الدالة: تعريف النقود، وظائف النقود، المحتوى المعلوماتي للنقود، الفائدة.

تصنيف JEL: B59, P4

تصنيف KAUJIE: F22, F52, Q11, Q64

(*) أصل هذه الورقة فصل في كتاب: الربا والمخرج منه في ضوء علة تحريمه وواقع النظام الاقتصادي المعاصر للمؤلف، (فقيه، ٢٠١٦ م، ١٣٥).

مقدمة

عند الحديث عن الإصلاح النقدي يبرز أولاً سؤال حول معنى النقود كْمُكُونٍ أساسي في المنظومة الاقتصادية لبلد ما، وهذا المعنى يجب تحريره في البداية قبل التطرق لكيفية الإصلاح النقدي سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي بشكل عام.

أغلب التعريفات الحديثة تتناول النقود من حيث وظيفتها كوسيط للتبادل، أو مستودع للقيمة، وربما تطرق البحث من زاوية أخرى لكميتها المرغوب في وجودها في السوق، أو لعملية خلقها، أو لسعرها (قيمة الفائدة) كما في أدبيات اقتصاد السوق المعروفة، لكن قَلَمًا تتطرق الأبحاث والدراسات إلى تعريفها كْمُكُونٍ اقتصادي.

يقول كولنز وآخرون: "أنه بالرغم من أن النقود والمصرفية كمواضيع في ذاتها تستحق الدراسة الجادة والتحرير، إلا أنه قد تم إهمالها بشكل كبير من قبل التيار الاقتصادي التقليدي خلال الستين إلى سبعين سنة الأخيرة"، (Collins et al., 2015, p. 29.)

والسؤال الذي نريد التعرض إليه هو: ماهي النقود من زاوية اقتصادية؟ ما هي قيمة هذا الشيء، ومن أين تنبع تلك القيمة؟ للتخلص من هذا التساؤل المهم والذي يثير إشكالات لا متناهية في الأسس التي ينطلق منها اقتصاد السوق الحر كما نعرفه اليوم، تم تبني تعريف النقود بأنها: "أي شيء تفعله النقود"، وهو تعريف يحيل إلى وظائف النقود دون التعرض إلى ماهيتها وكيونتها كْمُكُونٍ في النظام الاقتصادي، والسبب في ذلك – فيما أرى – هو الإشكالية التي تثيرها وظيفتا النقود الأساسيتان: وظيفة التبادل ووظيفة كز القيمة، وتعارضهما مع بعضهما من حيث المبدأ كما سآبين.

إن مسألة الموازنة بين هاتين الوظيفتين لم تتم العناية بها في الاقتصاد الإسلامي، ولا حتى في الاقتصاد الرأسمالي بشكل كافٍ، ولعل أحد التحولات التي ساعدت على تهميش البحث فيها هو النظر إلى استحقاق النقود للفائدة المصرفية بوصفها أصلاً من أصول التفكير الاقتصادي لا غناء عنه.

لقد أنتجت لنا فترة ما بعد المدرسيين (post-scholastics) أدبيات مثلت قفزة كمومية (Quantum jump) إلى الفكر الاقتصادي الذي نعيشه اليوم والذي يجعل الفائدة المصرفية محور دوران حركته، واستخدم المفكرون الرأسماليون الأوائل تقسيم أرسطو للظواهر الاقتصادية على أساس قيمة المبادلة (Value in exchange) وقيمة الاستعمال (value in use)، وعكسوا ذلك على مفهوم النقود ووظيفته.

أشار إلى ذلك جيمس سوير حيث يقول: "إن قيمة النقود ليست في كونها سلعة تستعمل كوسيط للتبادلات، ولكن في القيمة التي يتم استعمالها فيها؛ أي: أن هناك معنيين متميزين للنقود بحسب الدائرة التي توجد فيها، أو بعبارة أخرى بحسب الكيفية التي تستعمل بها؛ ففي دائرة الاستهلاك تكمن قيمة النقود في قيمتها التبادلية، ولكن في مقابل ذلك فإن قيمتها في دائرة الإنتاج تكمن في قيمتها الاستعمالية"، (Sauer, 2010, p.161).

وهذا بالضبط هو ما تعبر عنه كثير من المراجع الحديثة اليوم حينما تعرف النقود على أنها: "أي شيء تقوم به النقود"، أو أنها: "كل شيء يفعل ما تفعله النقود".

إلى مكثز للقيمة غير محدود الأجل، وهذا التحول من وظيفة الوساطة إلى وظيفة كثر القيمة هو ما يريد النظام النقدي الإسلامي أن يضبطه، ويحد من غلوائه.

والسؤال المهم هو: كيف يمكن للنقد أن يوازن بين هاتين الوظيفتين؟ وإذا كان له أن يفعل ذلك ففي أي إطار مفهومي يمكنه ذلك؟ لدينا إشكال في تعريف ماهية النقد؛ لأنه تارة يستعمل كوسيط بين السلع، وبالتالي: يكون دوره مؤقتاً، ويكاد لا يرى له أثر؛ كمُكُونٍ من مكونات اقتصاد الأمة، وتارة يستعمل كمكثز للقيمة، فينظر إليه على أنه أصل كامل الأركان في كل زمان ومكان.

ومنذ بدايات القرن العشرين كان هناك فريقان؛ فريق ينظر إلى النقود بوصفها مستودعاً للثروة، وفريق ينظر لها بوصفها وسيطاً للتبادل، وتم تطوير النظريات الاقتصادية على أساس هذين المنظورين.

فوجد جون ماينر كينز (كينز، ٢٠١٠م) يعيد صياغة نظرية فيشر لكمية النقود، والتي يصفها في معادلة التبادلات (equation of exchange)، والتي كانت مبنية على أساس النظر إلى النقود بوصفها وسيطاً في التبادلات؛ بأن يدخل فيها عنصر الفائدة، ثم يستمر في الاتجاه نفسه وبقدر أكبر، ميلتون فريدمان حيث يصوغ نظريته الأوسع والأكثر قبولاً في عصرنا هذا حول الطلب على النقود مركزاً فقط على النقود باعتبارها مستودعاً للقيمة.

وهذا يعني: أن الفلسفة الرأسمالية بدأت بفرضية الفائدة وبنيت نظامها الاقتصادي على أساسه، ثم طورت تبعاً للنظريات التي تخدم هذا النظام، ففضلت في نهاية المطاف وظيفة النقود كمستودع للقيمة (وهي الوظيفة التي تبرر الفائدة) على وظيفتها كوسيط في التبادلات، لا لأنها تريد ذلك، لكن لأن العقيدة الرأسمالية أصلاً تقوم على ذلك ولا تسمح بغيره.

هذا التعريف يحل مشكلة أساسية في التصور الرأسمالي. أو هكذا يُراد له، وهي أن تعريف النقود بوظيفتها الأساسية كوسيط للتبادلات أو حتى كمكثز للقيمة يحدث إشكالاً في تحديد قيمة لها في الزمن؛ أي: تحديد سعر الفائدة لها؛ لأنها إذا كانت وسيطاً للتبادلات، ومعياراً لقياس أسعار السلع والخدمات، ومستودعاً لقيمتها، فإنها لا بد وأن تكون دالة في الاقتصاد الحقيقي (function of real economy)، وإذا كانت دالة فيه فلن تكون مستقلة عنه، وإذا لم تكن كذلك فلا يصح رياضياً ولا اقتصادياً أن تعطى قيمة مستقلة بذاتها في الزمن؛ أي: أن نظرية الفائدة كلها ستتهار من حيث البناء المنطقي لها ومن ورائها نظام السوق بأسره.

وبذلك فإن تعريف النقود بأنها: "أي شيء تقوم به النقود" يعفي الاقتصاديين من النظر إلى أن النقود ترتبط – بالتعريف – بعالم السلع والاقتصاد الحقيقي وتستمد قيمتها وقوتها واعتبارها منه؛ وبالتالي يعفهم من الانتباه إلى كونها متغيراً تابعاً يجب ألا يُعبث به، وألا يسمح بأن يعامل على أنه شيء مستقل بذاته، يمكن التأثير على الاقتصاد من خلال التأثير عليه.

المأزق النقدي

من المعروف أن من الإضافات التي أحدثها دخول النقد إلى سوق المقايضة أنه جعل من الممكن لمالك النقد أن يؤجل مقياضته بشيء ما إلى وقت الحاجة؛ أي: أن يؤخر الشراء إلى زمن لاحق، ولكن ماذا يعني هذا الأمر؟ ماذا سيكون حال النقد في فترة الأجل تلك؟

ما نريد أن ننبه إليه هنا هو أن هذا الأجل يجعل النقد جسمًا غريبًا في الحركة الاقتصادية، فليس هو سلعة، ووظيفته التي أدخل من أجلها السوق هي كونه وسيطاً بين السلع، لكن فترة الأجل هذه؛ وهي فترة بقائه في يد مالكة دون تفعيل في صفقة ما، تحيل تعريفه من وسيط للتبادل

والغرض من ذلك هو أن يكون هناك محفز دائم يجعل حامل النقود يميل إلى التخلص منها عبر الإنفاق بدلاً من كثرها، فيغلب ذلك وظيفتها الأساسية كوسيط في التبادلات على وظيفتها الثانوية كمستودع للقيمة.

وقد امتد مفهوم النقود المدموغة أو المزكاة . بحسب تعبير الاقتصادي محمود أبو السعود الذي كان أول من أشار إلى علاقتها بنظام زكاة النقود في الإسلام^(٢) . امتد هذا المفهوم إلى النقود الإلكترونية الحديثة؛ مثل البتكوين أيضاً، فهناك المدموغ منها كالعملة الحرة (Freecoin) مثلاً.

وفي مقابل فكرة النقود المدموغة التي تنقص قيمتها كلما مر عليها الزمن، والتي أثبتت تجربتها المحدودة نجاحاً ملموساً عند تطبيقها في قرية فورجل النمساوية ، حدثت تجربة معاكسة أقدم منها في الولايات المتحدة الأمريكية، تجعل قيمة النقود تزيد كلما مر عليها الزمن، ويحدثنا فيشر عن ذلك فيقول: "خلال الحرب الأهلية حاولت الحكومة تدوير فئة خمسين دولارًا تحمل فائدة قدرها:

ومن هنا نرى موقف النقديين (Monetarists) المعاصرين بعد نقاشات طويلة بينهم وبين الكينزيين حول فعالية السياسات الحكومية، حيث تمحورت رؤيتهم حول أن تقتصر الحكومة على طبع المزيد من النقود كل عام بحسب الحاجة، وأن تكون تلك الكمية معلنة دون التدخل في آليات السوق.

وهذا الموقف في اتساق مع ما نقوله من أن مشكلة النقود هي مشكلة وظيفية؛ إذ إن ميل النظام الرأسمالي لتفضيل وظيفة الكنز كان لابد أن يقابله إضعاف لهذه الوظيفة على نحو ما، فتجلى هذا الإضعاف في صورة طباعة (إصدار) المزيد من النقود، لأن هذه الطباعة تهدف في المجمل - ولو بشكل نظري أو مؤقت - إلى إنقاص القيمة المستودعة في النقد الموجود أصلاً باقتسامها معه الحقوق التي له على الاقتصاد الحقيقي.

وتاريخياً برزت محاولتان جادتان من اقتصاديين مهمين؛ هما: سيلفيو جيزيل (Silvio Gesell)، ومن بعده إرفينج فيشر (Irving Fisher) لمعالجة الإشكال الناشئ عن وظيفة النقود كمكاز للقيمة، فقد اقترح الأول غرامة لتأخر الاستهلاك (demurrage)، فيما أسماه النقود الحرة (free money)، كضريبة على كنز النقود تدفع عن كل أسبوع تمكث فيه النقود في يد صاحبها دون استعمال، بمقدار يمثل واحداً من الألف من قيمة الورقة النقدية، وبذلك يكون مجموع الضريبة على الكنز هي (٢,٥٪) سنوياً، بينما طور فيشر من بعده هذه الفكرة ليجعل هذا النوع من النقود، والتي أسماها النقود المدموغة (stamped money) نقوداً مكاملة بدلاً من كونها نقوداً أساسية، رافعاً من قيمة الطابع الضريبي ليكون (٢٪) لكل أسبوع ليصبح مجموع القيمة السنوية المدفوعة عليها (٤.١٪)^(١).

هذه العملات؛ لكونها تهدد سلطات المصرف المركزي، لكن فكرة النقود المكاملة (complementary) المتناقضة القيمة لا تزال تطبق في ألمانيا في دوائر محدودة، وفي أماكن أخرى من العالم، ومن ذلك ما تفعله الشركات الكبيرة من توزيع كوبونات تحمل خصومات محدودة لعملائها، أو نقاط يمكن استبدال سلع أو خدمات معينة بها ضمن فترة زمنية محددة تنتهي صلاحيتها بعدها.

(٢) أول من لاحظ تشابه فكرة جيزيل مع الزكاة في النظام الإسلامي هو المفكر الاقتصادي الراحل محمود أبو السعود، يقول: "وقد لاحظ اللورد كينز ... أنه لا مفر من تطبيق سنة التناقص على النقود إذا أردنا أن نوجد نظاماً اقتصادياً متوازناً، وأخذ في ذلك برأي اقتصادي مغمور وهو سلفيو جيزيل، وإن خالفه في وسيلة تحقيق التناقص، والذي يهمننا هو أن الإسلام طبق هذا القانون الطبيعي دون استثناء، وليست فريضة الزكاة سوى مظهر هذا التطبيق، وعلى المسلمين أن يجتهدوا في إيجاد الوسائل الشرعية لتنمية المال دون أن يستثنى من هذه الكلية، فكل خروج على القانون إنما يؤدي إلى إخلال وإفساد"، انظر: أبو السعود، ١٩٨١م، ص: ٢٦-١٠.

(١) بعدما أبدى تطبيق أفكار جيزيل نجاحاً في قريتين في ألمانيا والنمسا في الثلاثينات من القرن الماضي ، منعت السلطات الرسمية تداول

إصدار مثل هذه السندات من مختلف أفراد القرية، فيتم التداول بها عوضاً عن المقايضة بالسلع.

يلاحظ أفراد القرية أن بعضاً من هذه السندات لا يتم تحصيله، فيستهلكون الحقوق التي عليهم تجاهها باعتبار أن نسبةً من هذه الحقوق لن يتم تحصيلها، وهذا يؤدي بدوره إلى حدوث أول افتراق بين الاقتصاد النقدي للقرية (والذي تمثله هذه السندات)، والاقتصاد الحقيقي لها والذي تمثله المنتجات.

هذه هي النقود الحديثة بشكل مختصر وبسيط، فما هي حقيقتها الاقتصادية في هذا السياق؟

نلاحظ من المثل أن السندات التي تم إصدارها إنما نشأت بسبب تأخر الحاجة العاجلة للاستهلاك، وتم قبولها أيضاً من قبل أخذها باعتبار أن السلعة التي يشير إليها السند موجودة في حوزة منشئه أو في حكم الموجودة.

فالسلعة التي يقوم على أساسها النقد هي إنتاج زائد عن الحاجة الاستهلاكية الفورية؛ ومعنى ذلك أن النقد يمثل الفائض الزمني بين لحظة الإنتاج ولحظة الاستهلاك، كما يمثل الفائض الكمي بين حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج، والإنتاج إما أن يكون موجوداً بالفعل، أو أن يكون في حكم الموجود، من حيث إمكانية توفيره لو وجدت الحاجة إليه.

ومن هنا فقيمة السند النقدي تمثل الفرق الكمي . الزمني بين وجود هذه السلعة (أو تصور وجودها ممثلاً في قدرة منتجها على إنتاجها)، وبين الواقع الاستهلاكي لها، وبناءً على هذا يمكننا أن نُعرِّف ما تعنيه النقود في بلد ما على أنه يساوي قدرة المجتمع على الإنتاج مخصوماً منه واقعه الاستهلاكي؛ أي:

= قدرة المجتمع على الإنتاج - واقعه الاستهلاكي (1)

٣,٧٪ [...] غير أن هذه العملة فشلت في الانتشار، وبالرغم من محاولة جعل تبادل هذه العملة سهلاً [بوضع فائدة عليها]، إلا أن الناس فضلوا الاحتفاظ بها من أجل الفائدة التي تعد بها"، (Fisher, 2006, p.9).

وبين أثر إنقاص قيمة النقود الزمنية في تسريع حركتها (تجربة فورجل)، وأثر زيادة قيمتها الزمنية في إبطاء حركتها (تجربة الحكومة الأمريكية) تتبين لنا الإشكالية التي تحدثنا عنها من تأثير حركة النقود في النظام الاقتصادي بوظيفتها كمركز للقيمة؛ فكلما تم تحجيم هذه الوظيفة وجعلها مستمدة قيمتها فقط من خلال الوظيفة الأساسية والأولى للنقود؛ وهي الوساطة بين السلع والخدمات، كلما تحركت العجلة الاقتصادية على النحو المطلوب، وكلما حاولت وظيفة كثر القيمة أن تستقل بنفسها، تباطأت حركة النقود، وتباطأ الاقتصاد من ورائها.

وفي أيامنا هذه بدأت بعض المصارف التجارية بالمناداة بإعادة اعتبار أفكار جيزيل حول النقود المدموغة بسبب المأزق الاقتصادي الراهن الذي نعيشه، والذي بلغت فيه معدلات الفائدة الصفر لسنين دون أن يحدث ذلك التحريض المنشود في عجلة الاقتصاد، كل ذلك مع ما استنفدته الحكومات من سياسات مالية أو نقدية لحل الأزمة (Edwards, 2015)، فلم يبق إلا الفائدة السالبة، أو أفكار جيزيل في الاقتصاد الغربي، وهو ما نسميه نحن المسلمين: الزكاة.

النقود كمكون اقتصادي

لنفترض أن قرية ما يتقايض أهلها بالسلع والخدمات، في هذه القرية يحدث بين فترة وأخرى عدم حاجة أحد الطرفين الفورية لسلعة الآخر، فحينها يكتب الطرف الآخر سنداً بحق الأول في الحصول على سلعته متى شاء، يكثر

إن وجود السيولة بالفعل هو أمر يميز السوق النقدي عن سوق المقايضة، لكن وجود تكلفة لحمل (الأصل) السائل لا يقدح في سيولته، بل يزيد منها، ومن هنا كان رأي جيزيل وفيشر الذي تقدم الإشارة إليه، بل ومباركة كينز نفسه لهذا الرأي.

والوجه الوحيد الذي يمكن به قبول كلام كينز هو التسليم بأهمية مفهوم تفضيل السيولة عنده؛ إذ إنه يجعله محور تفسير الفائدة الموجبة في النظام الاقتصادي، وبالطبع: فإن أي تكلفة لحمل الأصل السائل ستجعل مسألة تفضيله مشكوكًا فيها، وبالتالي: لا يبقى لمفهوم تفضيل السيولة معنى في النظرية الاقتصادية.

ومن هنا ربط كينز مسألة السيولة في السوق النقدي بتكلفة حمل الأصل السائل، وأراد أن يجعل هذه التكلفة للأصل السائل (أي: النقود) أراد أن يجعلها دائمًا وأبدًا أقل من ميزة سيولته.

نستطيع إذًا أن نقبس من كينز إشارته لأهمية السيولة في السوق النقدي، دون أن يلزمنا ذلك بالقول بأن هذه السيولة يجب أن تزيد منفعتها عن التكلفة المترتبة على حيازتها في كل الأحوال؛ أي: دون أن نقر له بمسألة (تفضيل السيولة)، وما ينبني عليها من أحقية النقود بالفائدة المصرفية.

يمكننا حينها أن نقول: إن سيولة النقود تمثل الفرق الكامن بين الإنتاج والاستهلاك في مجتمع ما، وإنه من هذا الفرق تستمد النقود قدرتها الشرائية؛ وذلك لوجود حق لها على هذا الفرق الكامن والمتجدد.

إن هذا الفرق موجود وحاضر بشكل دائم في الاقتصاد النقدي، وهو أساس معنى السيولة في النقود، ولو احتفظ كل من يملك سلعة أو منتجًا بما يملك وأبى أن يبيعه لغيره،

فالنقود تمتص هذا الفرق دائمًا وتخترنه في صورتها، وقد قلنا في التعريف قدرة المجتمع، وليس بالضرورة إنتاجه الفعلي؛ لأن الثقة في النظام الاقتصادي تلعب دورًا مهمًا في هذه العلاقة بالتأكيد، فالفرق ليس بين الإنتاج والاستهلاك بحد ذاتهما، ولكن بين القدرة المتصورة على الإنتاج وبين الحاجة المتصورة للاستهلاك؛ ذلك لأن التوقعات حول النمو الاقتصادي قد ينبني على أساسها اعتبار ما يمكن إنتاجه على أنه في حكم المنتج، ويبني على أساس ذلك إصدار مزيد من النقود؛ أي: عملية خلق النقود إذا كانت في مقابل إنتاج مرجح.

ولا يضر ذلك من حيث المبدأ ديناميكية هذه العلاقة بين إنتاج السلع واستهلاكها، والتي تتغير باستمرار؛ لأن هذا التغير سينعكس تدريجيًا على تغير قدرة النقود الشرائية، ولكن الذي يضرها هو نسيان أن النقود هي متغير تابع ونتج عن العلاقة بين الاستهلاك والإنتاج، ومن ثم التساهل بمعاملة هذا المتغير، وكأنه متغير مستقل بإعطاء قيمة للزمن فيه كما تفعل الفائدة المصرفية مثلاً.

وبما أننا هنا نتحدث عن تطور ونشوء سوق نقدي من سوق مقايضة عبر إصدار هذه السندات، فيجدر بنا أن نعرج على قول كينز إذ يقول: "إن أفضل تعريف لما يسمى بالاقتصاد غير النقدي [أي: اقتصاد المقايضات] هو أنه الاقتصاد الذي (لا يوجد فيه أي أصل يزيد فرق [ميزة] سيولته عن تكاليف حمله دائمًا"، (كينز، ٢٠١٠م، ص. ٢٧٩).

قد توجي عبارته هذه بأن وجود تكلفة حمل للأصل السائل قد تضر بسيولته (أو نقديته)، وهذا غير صحيح، إلا إذا اعتبرنا أن وظيفة النقود الأساسية هي كإنتاج القيمة لا التبادل بين الأعيان والمنافع، وهو أمر غير مسلم - على أقل تقدير.

زمنية في ذاتها يكرس كينونتها بشكل مستقل عن معناها الأصلي المتعلق بالسوق الحقيقي.

وبعبارة أوضح: فإن افتراض أن النقود لها قيمة في الزمن (أي: تستحق الفائدة) سيكرس مفهوم تأخر الاستهلاك الذي تحدثنا عنه، فكأننا نكافئ النقود في يد المقرض وهي تأخر للاستهلاك بمزيد من النقود؛ أي: بمزيد من التأخير لهذا الاستهلاك (أي: بالفائدة وهي نقود أيضاً) في حين أننا نريد للإنتاج أن يتحرك وهو لا يتحرك بتأخير الاستهلاك بل بتعجيله! كل ذلك في حين أن النقود المقترضة، والتي يمكن اعتبارها محفزاً لتعجيل للاستهلاك (لأن المقترض يستعملها في السوق) لا تُكافأ بالضرورة بتعجيل مثله يقابل الفائدة؛ لأن الربح في المشاريع التجارية مظنون وغير مؤكد⁽³⁾.

إن من مقتضيات تعريف النقود بوصفها فراغا كميًا-زمنيًا بين الإنتاج والاستهلاك، من مقتضيات بل من ضروريات هذا التعريف: أن يفرض النظام الاقتصادي عليها حصارًا مستمرًا كي لا يتمدد هذا الفراغ فيشل الحركة الاقتصادية ككل.

غير أن الفائدة المصرفية (ومشتقاتها) لا تبالي بذلك؛ بل تزيد من تمدد هذا الفراغ في كل دورة من دورات الحركة الاقتصادية التي تحاول تحفيزها.

وفي مقابل ما تفعله الرأسمالية في نموذجها الإرشادي بغرض تحريك الإنتاج، والقائم على إغراء النقود المكنوزة بالفائدة لإدخالها إلى السوق، فإن النظام الإسلامي يقول: إن الطريقة الصحيحة لتحريض النقود للدخول إلى السوق هي معاقبة النقود المكنوزة بالزكاة، لا مكافأتها

(3) هذا بافتراض أن الربح سيعاد استعماله في السوق، وأنه لن يكتنز لتؤخذ عليه الفائدة من قبل أصحاب المشاريع.

لاختفى هذا الفرق، ولاختفت معه صفة السيولة في النقود ولم يعد لها معنى.

فالسيولة تعني وجود وعاء يستوعب هذا الفرق بين القدرة على الإنتاج والواقع الاستهلاكي، ويخزنه في صورته، ويسمح بتنقله من فرد لآخر، وبالتالي: يسمح بتنقل السلع والخدمات من حيازة فرد أو جهة إلى فرد آخر أو جهة أخرى، وهذا الوعاء هو النقود.

أما تكلفة الحمل فيجب أن تكون دائمًا تكلفة موجبة القيمة؛ لأن هذا هو الضامن الوحيد لكي لا تتجاوز النقود دور تمثيل السيولة المناط بها، فلا يمكنها. على المدى القريب. أن تمثل هذا الدور إذا كانت تكلفة حملها منعدمة؛ لأن هذا سيشجع على كنزها، كما لا يمكنها. من المنظور البعيد. إذا أعطيت قيمة مالية في الزمن أن تحافظ على دورها بتمثيل السيولة مفعلاً في السوق؛ لأن ذلك سيثقل مفهوم السيولة نفسه باستحداث منتجات مالية أخرى مبنية عليه، تتدرج في سيولتها بين منتجات شبه سائلة إلى منتجات غير سائلة، كما حدث ويحدث في الأسواق المالية اليوم.

وعودًا على التعريف (1) أعلاه، فإنه يتبين لنا منه أن النقود تحمل في ذاتها بعدًا كميًا. زمنيًا لما تمثله من حالة ائتمان يسد الفراغ بين كمية وزمن ما تم ويتم وسوف يتم إنتاجه من ناحية، وبين كمية وزمن ما يستهلك ويتوقع استهلاكه من ناحية أخرى.

كيف يعالج الإسلام المأزق النقدي؟

إذا كان المصدر الذي تستمد النقود منه قوتها هو تأخر الاستهلاك عن القدرة على الإنتاج، إذا كان هذا هو مصدر قوتها وثباتها فلا يمكن أن نستعملها كمحرك اقتصادي نريد منه أن يحرك الإنتاج بإعطاء قيمة زمنية لها؛ لأنها هي نفسها قيمة زمنية (يمثلها هذا التأخر)، فإعطاؤها قيمة

حيث تمثل ع: عدد المنتجات التي يمكن لصاحب الثروة أن يحوزها، بينما تمثل س: متوسط أسعار هذه المنتجات كما يقدرها السوق في حينه.

هذا الرقم (ث) هو متغير من متغيرات السوق بقدر ما هو ثروة في يد صاحبه، متغير يتأثر بمجموع العرض النقدي في ذلك الزمان ومجموع السلع والخدمات وأهميتها النسبية في مجمل الأصول التي يمتلكها الاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي.

وحيث إن كل هذا يتغير بمرور الزمن فإن تأثير هذه الثروة في السوق يجب أن يقل كلما امتد الزمن؛ لأن تعريفها الكمي قد تغير عما كان عليه.

وفي التعامل مع البيانات (الأرقام تحديداً) يُعرف رياضياً ما يسمى بالتجانس الأسّي (exponential smoothing)، والذي يعطي للمعلومات في الفترات الزمنية السابقة أثراً متضائلاً، كلما بعدت تلك الفترة الزمنية عن الحاضر باعتبار أن مستجدات أخرى تحدث على مر الزمان وتعيد تعريف العلاقات بين المتغيرات المؤثرة، لكن الفائدة الربوية. وعلى العكس من ذلك. تستعمل ما يعرف بالنمو الأسّي (exponential growth)، والذي يزيد من قيمة المعلومات القديمة (النقد في هذا السياق) كلما امتد الزمن! والذي يبرر ذلك من وجهة النظر الرأسمالية هو أنها تريد ألا يبقى النقد حبيساً بين يدي صاحبه، وتريد منه أن يسمح لغيره بتشغيله في السوق مقابل الفائدة.

لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد؛ لأن صاحب النقد لا يقرض في الحقيقة نقده، إنما الذي يفعل هو النظام المصرفي، والنظام المصرفي لا يقرض نقداً "حقيقياً" بل يقرض ائتمانياً خلقه هو بناء على وديعة صاحب النقود، وبموجب ما يخوله النظام النقدي الحديث، فهو يخلق

بالفائدة؛ لأن معاقبتها بالزكاة تعني: أن يقتطع شيء منها قسراً ويدخل السوق، وهذا الاقتطاع يعني: إضعافاً مباشراً لوظيفة الكنز، وتعزيزاً لوظيفة التبادل فيها، ومن جهة أخرى - وبشكل غير مباشر - يعني تحريك السوق بالمبلغ المقتطع، بل وبالنقد المكنوز كله كما هو معلوم؛ إذ سيضطر أصحابه لتشغيله خشية أن تنقصه الزكاة عامًا بعد عام.

فمن ناحية المعنى الذي تحمله النقود فإن الزكاة تعني تعجيل الاستهلاك، فهي توجه المعنى الذي تحمله النقود في ذاتها توجيهاً يخدم الإنتاج، فتحد من غلواء النقد كمنافس للأصول الحقيقية التي يجب أن تكون هي مصدر القيمة التي يستند إليها، على خلاف الفائدة، والتي تعزز وظيفة كنز القيمة في النقد، فتجعل منه منافساً للاقتصاد الحقيقي.

المحتوى المعلوماتي للنقود والعبث المصرفي

بناءً على ما سبق لا يمكن أن يكون للنقود قيمة في الزمن بمجرد مروره عليها، ولو تجاهلنا هذه الحقيقة نكون قد شوهنا المحتوى المعلوماتي للنقد الذي هو أساس تعريفه؛ ذلك أن العبث بقيمة النقود هو عبث بقيمة الإنتاج والاستهلاك اللذين تمثل النقود الفرق الكمي والزمني بينهما، وهذا ليس بيد أحد، ولا يزعم أحد أنه يملكه لمجرد أنه يملك النقد! فمنتهى ما سنفعله حينها هو أن نفتات على التعريف الذي بُنيَ النقد على أساسه، وعندنا لا نعرف مع أي شيء نحن نتعامل! لا يصبح هناك تعريف لهذا الشيء الذي نتعامل معه، غير أننا لا نزال نسميه نقداً، وهذا من أكبر أسباب الفوضى النقدية التي يعيشها العالم اليوم.

إن الثروة النقدية التي جناها فرد من الأفراد تعتبر ثروة من حيث إن النقد يلخص بها الحقيقة المعلوماتية التالية، الثروة:

$$\text{ث} = \text{ع} \times \text{س}$$

وظيفة كثر القيمة والسياسات النقدية

إن النموذج الإرشادي الرأسمالي يعمل وبشكل تراكمي على تفضيل النقد كمستودع للثروة على كونه وسيطاً للتبادل، وذلك من خلال آلية الادخار التي تقوم على أساسها الصناعة المصرفية الرأسمالية.

هذه الآلية تجعل وظيفة كثر القيمة -وبشكل مستمر - مهيمنة على وظيفة الوساطة في التبادل؛ فكلما فُعلت وظيفة التبادل من خلال الإقراض كان ولا بد في المحصلة أن يزيد طغيان وظيفة النقد كمكثر للقيمة عليها من خلال الفائدة؛ فالنظام الرأسمالي يفصل الاقتصاد ابتداءً إلى اقتصاد حقيقي يكون دور النقد فيه الوساطة بين السلع واقتصاد نقدي أو مالي يكون دور النقد الأساسي فيه كثر القيمة، ويريد أن يحرك النوع الأول من الاقتصاد بإرباء النوع الثاني عليه في كل دورة من دورات الاقتصاد.

وهذا يعني: أن النظام الرأسمالي يُفعل وظيفة النقود كوسيط للتبادل من خلال الائتمان أو النقد الائتماني فقط، بينما يجعل وظيفة النقد الحقيقي في مجمله، والتي هي في أصلها ائتمان أيضاً كما بينا، محصورة في كثر القيمة؛ أي: أنه يجعل الوظيفة الأساسية للنقد هي كثر القيمة، على خلاف المتبادر والمسطور في تعريف النقود في المراجع الأساسية في الاقتصاد الرأسمالي وغير الرأسمالي.

بناءً على ذلك يسعى نموذج IS/LM الشهير، والذي تم تطويره بالارتكاز على أفكار كينز للوصول إلى نقطة التوازن بين السوق النقدي وسوق السلع، بفصل السوقين ابتداءً، وبرسم منحني مستقل لكل منهما عن الآخر.

وهذا الفصل أساسه معاملة النقود معاملة مستقلة عن السلع، الأمر الذي يضطر النموذج في أحسن أحواله إلى إعادة تقويم العلاقات بالتأثير على منحني سوق النقود

طبقة أخرى من الحماية على النقود "الأصلية" التي أودعها صاحب النقود، ويقرض هذه الطبقة من النقد الجديد لا النقد الأصلي.

فالفراغ الائتماني يعزل المبادرات التي يقوم بها رواد الأعمال في بيئة مالية خارج الواقع، فهو يتركها على الواقع الحقيقي من ناحية السلع والخدمات، لكنه يعزلها عن الواقع النقدي! وهكذا ينحاز النظام الاقتصادي الحديث للنقود، وهكذا تقوم المصارف وباحتراف شديد بحراسة النقد دون الاهتمام بآثره في تغيير الواقع.

إنها لا تستطيع أن تخلق واقعاً افتراضياً يجري رواد الأعمال فيه تجاربهم الاستثمارية؛ يكون فيه سوق، ومنافسون، ومستهلكون، فتستعمل السوق الحقيقي كأرضية لذلك، لكنها تأتي أن تستعمل النقد "الحقيقي" لخوض هذه التجارب؛ لأنها لا تريد أن تخاطر به فتلجأ إلى النقد الائتماني، وتصطنع فراغاً غير حقيقي من النقد، فهي تنحاز إلى النقد وبقائه في يد مالكيه انحيازاً كاملاً، ولا عجب؛ فلذلك أنشئت، ومن ذلك تتكسب!

وليس ذلك فحسب؛ إذ إن المصارف هي التي تقرر الأنشطة الاقتصادية التي يجب أن يوجه إليها النقد الائتماني الذي يتم خلقه من قبلها على أية حال، حتى وإن كان أساسه محفزات حكومية بأي شكل من الأشكال، وهذه المصارف بطبيعة الحوافز التي تحكمها في نموذجها التشغيلي عادة ما تميل "إلى تفضيل الإقراض في مقابل ضمانات أو أصول قائمة، ونتيجة لذلك فإن النقود الجديدة [التي تم خلقها] غالباً ما توجه نحو العقار أو المضاربات المالية، وليس نحو المنشآت الصغيرة، أو الصناعات التي ترتبط بمردود اقتصادي عميق على المجتمع"، (Collins et al., 2015, p.8).

من غير المعقول أن يتوقع المستثمرون عوائد موجبة على الأصول الآمنة في المستقبل. وربما ينبغي علينا أن نتوقع أن ندفع للمصارف المركزية وللحكومات في مقابل أن تبقى أموالنا آمنة، مع إمكانية الحصول على عوائد موجبة فقط في حالة قبولنا بشيء من عنصر المخاطرة" (Davies, 2015)، وجميع الحلول التقليدية لتحريك عجلة الاقتصاد سواء كانت إصدار المزيد من النقود عن طريق عمليات السوق المفتوحة، أو كانت تيسيراً كمياً، أو كانت تخفيضاً لسعر الفائدة، أو استهدافاً لتضخم منشود (inflation targeting)، كل هذه السياسات يمكن قراءتها على أنها محاولات لإضعاف القيمة المستودعة في النقد المكنوز، لكن هذا الإضعاف لا يتم بالتعامل المباشر مع النقد الموجود، بل بضخ نقد جديد.

والفكرة أن النقود الجديدة التي ستدخل السوق ستتقاسم مع النقد الموجود فيه القيمة التي يكتزها، فتضعف القيمة التي هي مستودعة فيه بزيادة كميته، لكن هذا الانتصار المؤقت لوظيفة التبادل لا يلبث أن يزول؛ لأن آلة الرأسمالية سوف تحول النقد الجديد وبشكل تدريجي إلى نقد مكنوز مرة أخرى، ولذلك سوف نضطر إلى إصدار كميات جديدة منه عامًا بعد عام.

وللمواءمة بين هاتين الوظيفتين الأساسيتين للنقد علينا أن ننظر في إطار مثال القرية الذي ضربناه أنفاً، وفي إطار تعريف النقد الذي استخلصناه منه من كونه الفائض الكمي والزمني (quantemporal) الذي يملأ الفراغ بين إنتاج المجتمع واستهلاكه.

هذا الفائض مكون من بعدين: بعد زمني يمثل حالة التأخر عن الاستهلاك، وبعد كمي يمثل حالة الفرق بين قدرة الآلة الإنتاجية الكامنة في المجتمع وبين واقعه الاستهلاكي.

(LM) تارةً، أو التأثير على منحى سوق السلع (IS) تارةً أخرى، من خلال السياسات النقدية أو المالية المختلفة، وكل ذلك من أجل الوصول إلى نقطة التوازن المزعومة، والتي هي نقطة مؤقتة بالتعريف، فالنموذج يحتاج دائماً وأبداً إلى التدخل الحكومي لموازنته، فهو نموذج غير مستقر على الدوام.

والسبب هو هذا الفصل بين متغيرين: أحدهما يعتمد على الآخر: السلع والنقود، ووراء هذا السبب سبب خفي؛ هو الإصرار على افتراض قيمة مالية للزمن في النقود؛ ووراء ذلك كله تفضيل وظيفة النقود كمكازن للقيمة على وظيفتها كوسيط للتبادل.

فمحاولة النموذج المبني على الأفكار الكينزية للوصول إلى توازن السوق والمستوى الأعظم للتشغيل تقوم على تحريض وظيفة النقد بوصفه وسيطاً للتبادل، من خلال تخفيض سعر الفائدة مثلاً، وهذا التخفيض هو إضعاف لوظيفة استيداع القيمة في نفس الوقت، لكنه ليس إضعافاً كافياً؛ لأنه لا يكاد سعر الفائدة أن يصل إلى الصفر؛ حتى يتحتم ارتفاعه من جديد ليأخذ قيمة موجبة، ومع كل عودة له من جديد تزيد التراكمات النقدية في أيدي المحتفظين بها، والذين يستعملونها أصلاً كمستودع للقيمة أكثر من استعمالهم لها كوسيط للتبادل كما أوضحنا سابقاً، فيزيد ذلك من تراكم المشكلة.

إن افتراض أن هناك قيمة موجبة للفائدة يكون السوق فيها في حالة توازن هو افتراض واهم وافتراض منحاز إلى رؤية لا يسندها العلم ولا الحقائق، بل ولا حتى المنطق كما ألمح إلى ذلك مؤخراً هاورد ديفز^(٤) حيث قال: "ربما يكون

(٤) البروفيسور هاورد ديفز هو أول رئيس لهيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة، ورئيس مجلس إدارة البنك الملكي الأسكتلندي، وشغل سابقاً وظيفة مدير مدرسة لندن للاقتصاد (LSE)، ووظيفة نائب محافظ بنك إنجلترا.

كَمُكُونٍ في النظام الاقتصادي؛ لأن التركيز على أحدهما دون الآخر لن يحقق التوازن المنشود الذي يؤدي إلى التشغيل الكامل، ولا حتى التشغيل دون الكامل؛ إذا سلمنا بفرضية كينز حول عدم توازن السوق واستقراره إلا عنده.

إن السياسات الحكومية التوسعية لن تجدي مع وجود التأخر الزمني الذي تمثله النقود في الجانب الآخر من تعريفها، هذا التأخر الذي يضره أكثر ما يضره وجود الفائدة المصرفية كمفهوم وكأداة من أدوات السوق، ترجح كفة هذا التأخر بشكل مستمر، وحتى حين تبلغ قيمة الفائدة صفرًا أو قريبًا من الصفر فإنه سيبقى وجود هذا المفهوم مسيطرًا على عقول أصحاب رؤوس الأموال؛ لأنهم سينتظرون أن تعود الفائدة إلى الارتفاع مجددًا، خالقيين بسلوكهم هذا ما يسمى بمصيدة السيولة.

إن السياسات الحكومية -إذا لم يكن من خيار آخر دونها- يجب أن تكون دائمًا "توسعية!" والذي يجب أن ينكمش في مقابلها هو هذا التأخر الزمني الذي تحمله النقود بوصفها مكونًا من مكونات السوق، لكن لما تم استبعاد معاقبة رأس المال المكنوز بضرية تجبره على الخروج إلى السوق؛ اضطر النظام الاقتصادي إلى أن يتحمل هذا الانكماش في شكل دورة من دورات السوق، فأصبح النموذج الإرشادي للاقتصاد الرأسمالي نفسه يجسد هذا الخلل بافتراض أن الانكماش مرحلة مطلوبة شأنه شأن التوسع!

لقد تم ترحيل مشكلة التأخر الزمني الذي تحمله النقود في تعريفها إلى تأخر زمني يتحمله الناتج العام كله بدلاً منها؛ ذلك لأن الذي يستفيد أخيرًا بعد انتهاء دورتي التوسع والانكماش هو الاقتصاد النقدي الذي سينمو جراء هاتين الدورتين حتمًا، بينما لا يوجد ضمان لنمو الاقتصاد الحقيقي؛ لأنه حتى في حالة التوسع فإن الأثر

وبقليل من التأمل يتبين لنا من طبيعة هذين البعدين أن وظيفة النقود كوسيط للتبادل تتعلق أكثر ما تتعلق بالجانب الكمي من هذا الفائض، بينما تتعلق وظيفة كثر القيمة أكثر ما تتعلق بالجانب الزمني منه.

ويعني ذلك: أنه إذا أردنا تفعيل وظيفة النقود كوسيط للتبادلات من أجل تحريك عجلة الإنتاج والقضاء على البطالة مثلاً أو تقليصها، فعلينا زيادة هذا الفائض الكمي بتوفير مزيد من العرض كما يقول قانون ساي (Say's Law)؛ لأن هذه الزيادة ستحفز النقود على التفاعل معها من أجل تقليصها والعودة بها إلى خط الأساس (Baseline) الذي بني عليه التعريف الذي قامت على أساسه النقود في المقام الأول.

لكن ذلك وحده لا يكفي لوجود الجانب الآخر من تعريف النقود والذي يتعلق بوظيفة كثر القيمة، وهو الجانب الزمني الذي يمثله تأخر زمن الاستهلاك عن زمن الإنتاج، فلا بد لنا إذًا من الحد من وظيفة كثر القيمة بتقليص فترة التأخر الاستهلاكي الذي تحمله النقود في بعدها الزمني أيضًا، لكن هذا التقليص يصعب توليده في ظل نظام يكافئ التأخر الاستهلاكي بالفائدة!

ويعيدنا ذلك إلى نظرية كينز حول الطلب الفعال؛ إذ يمكننا إعادة صياغة ما يقوله حول كون الطلب الفعال يمثل في حقيقته الطلب الذي يقترن بالقوة الشرائية التي ستتحول إلى إنفاق فعلي في السوق، يمكننا أن نعيد صياغة ذلك من المنظور "النقودي" لنقول: إن هذا يعني ضرورة تقليص فترة التأخر الزمني للاستهلاك الذي تمثله النقود جنبًا إلى جنب، مع تحريض الآلة الإنتاجية في الاقتصاد؛ وذلك لتكون النقود مفعلة كوسيط للتبادل دون إعاقة من وظيفتها كمكثر للقيمة؛ أي: أنه يتوجب علينا أن نتعامل مع كلا الجانبين اللذين تمثلهما النقود

(فائدة سالبة) يضطر صاحب النقد إلى التخلص منه حتى لا تفرض عليه "الضريبة" -إن جاز لنا إطلاق ذلك على الزكاة-، وذلك بتشغيله أو إقراضه (على قول من يرى ألا زكاة على المقرض في القرض حتى يعود إليه ماله) وتشغيله يعني: إما تحويله إلى أصول حقيقية، وإما استعماله في تناقل الأصول الحقيقية.

ومن ناحية أخرى، وحيث إن النقد يعتمد في تعريفه على الفراغ الكامن بين الاستهلاك والإنتاج: فإن تدويره بشكل مستمر يعني: إعادة تعريف هذا الفراغ في كل لحظة بحسب معطيات الإنتاج والاستهلاك، ولو أن كمية من النقد تم كثرها منذ عشرين سنة مثلاً نزلت السوق فجأة في يومنا هذا؛ فإنها ستكون جسمًا غريبًا على فائض الإنتاج الذي لم يستهلك في يومنا هذا؛ لأن كثيرًا من المنتجات قد تغيرت عن تلك التي كانت قبل عشرين سنة، والاستهلاك وأنماطه تغير كذلك.

والإسلام يعالج هذا الأمر بفرض الزكاة التي تنقص من المبلغ المكتنز كل عام، بحيث يقل أثره على الاقتصاد حين ينزل السوق بعد ذلك؛ فتصبح قيمة 1000 وحدة نقدية قبل عشرين سنة 603 وحدة نقدية فقط (باقتطاع الزكاة منها خلال تلك الفترة)؛ وذلك حتى لا تؤثر تلك الثروة القديمة التي هي نتاج علاقة الإنتاج بالاستهلاك في ذلك الزمن، على علاقة الإنتاج بالاستهلاك في الزمن الحاضر، والتأثير المقصود هنا هو التأثير على المحتوى المعلوماتي (information content) للنقد، والذي يؤدي إلى تشويبه كمكون من مكونات النظام الاقتصادي.

إن كمية النقد المتداولة (غير المكنوزة) تمثل في حقيقتها محتوى معلوماتيًا حول الاستهلاك والإنتاج في المجتمع، فحين تزيد تلك الكمية بسبب بيع منتج من المنتجات تكون الزيادة متجانسة مع النقد المتداول من حيث المحتوى

الذي ينتج عنه هو أثر مؤقت ناتج عن السياسة التوسعية المصطنعة. هذا ما تفعله الرأسمالية، فكيف يعالج النظام الاقتصادي في الإسلام هذه المسألة؟

كيف يحدّد الإسلام وظيفة كنز القيمة دون إلغائها؟

في مقابل ما سبق تقوم الزكاة في الإسلام، باقتطاع جزء من الاقتصاد النقدي، وضخه في السوق مباشرة في كل دورة اقتصادية؛ أي: بتحويل النقد المستعمل كمستودع للثروة إلى نقد مستعمل كوسيط للتبادل، وإذا أردنا المقارنة بين أدوات الاقتصاد الإسلامي لتحريك الاقتصاد، وبين أدوات الاقتصاد الرأسمالي من حيث النقود ووظائفها، يمكننا القول: إن الاقتصاد الرأسمالي ينحاز إلى قيمة النقد التي تستند إلى الماضي؛ أي: إلى الثروة، ويقوم على حراستها، وبالتالي: حراسة وظيفة النقد كونه (مكّنزًا للقيمة)، بينما ينحاز الاقتصاد الإسلامي إلى قيمة النقد التي تستند إلى الحاضر؛ أي: الاقتصاد الحقيقي، ويقوم على حراستها، وبالتالي: حراسة وظيفة النقد كونه (وسيطًا في التبادلات).

ابتداءً يسعى النظام الاقتصادي في الإسلام إلى أن يقلص النقد المكنوز إلى أبعد الحدود، وبذلك يجعل النقد الموجود في المجتمع في مجمله نقدًا مستهدفًا من قبل الإنتاج، فيحرك الإنتاج بهذه الآلية؛ فالزكاة تجعل أصحاب رؤوس الأموال يفضلون مخاطرة محتملة في السوق يستثمرون من خلالها أموالهم (فربما تزيد تلك الأموال)، عن إنقاص محتوم لها لو أنهم تركوا الزكاة تأكلها عامًا بعد عام.

وعلى خلاف الاقتصاد الرأسمالي الذي يسلك سبيل تحريض الإنتاج بمكافأة النقود بالفائدة الربوية: فإن الاقتصاد الإسلامي يسلك سبيل اضطراب صاحب النقد إلى أن يدفعه عن نفسه إلا عند حاجته لاستعماله؛ كي لا يضطر إلى دفع زكاته فينقص، فالزكاة هي نظام تشغيلي ذو

المالي والقطاع الخاص في ظل وجود النظام المصرفي الرأسمالي ومعطياته.

إن لحظة منسكي تشرح وتصف وجود هذا الخلل فحسب، ولا تعطينا تفسيراً يمكّننا من تفاديه؛ لأنها تستصحب ديناميكية الربا والتي تفصل بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي وتجعل نمو هذا الأخير مرهوناً بنمو الأول بأدواته وآلياته والأهم من ذلك بعزلته وانفصاله.

والذي يفسر وجود هذا الخلل الذي وصفه منسكي - في نظري - هو وجود الائتمان الربوي نفسه، حيث يمكننا إعادة قراءة لحظة منسكي من خلال النظر إلى تعريف النقود كفرق كمي وزمني بين الاستهلاك والقدرة على الإنتاج، لنقول إن لحظة منسكي يبدأ تشكلها منذ أن يبدأ هذا الفرق الكمي والزمني في التلاشي تدريجياً بسبب زحف الائتمان واستيلائه عليه، ومعنى استيلاء الائتمان عليه: هو التوسع غير المبرر في الاستهلاك (والذي قد يأخذ شكل الإنتاج في بعض الأحيان حين تبني العقارات مثلاً بغرض بيعها لاحقاً)، فتستهلك بذلك الموارد المختلفة، بحيث يقترب هذا الاستهلاك من سقف القدرة الإنتاجية الكامنة في المجتمع.

وكل زيادة في هذا الزحف الائتماني على تعريف النقود تحرض زيادة أخرى حتى يتلاشى الفرق أو الفراغ الذي يقوم على أساسه تعريف النقود بالكلية أو يكاد، فيتراجع القطاع المالي عن التمويل حماية لمكتسباته غير عابئاً بأثر ذلك على الاقتصاد الحقيقي؛ ذلك لأنه يدرك الخطر الذي يعنيه تلاشي الفرق بين الاستهلاك والقدرة على الإنتاج (أي خطر التوسع في الائتمان؛ أي: التوسع باستهلاك حقوق المستقبل) فتحدث لحظة منسكي بتداعياتها.

المعلوماتي الذي تحمله، أما حين يخرج النقد المكنوز من كمونه ويدخل سوق التداول فإنه يحمل معه من حيث المحتوى معلومات قديمة حول السوق تمثل الصفقات التي كان هو نتاجها، والتي هي بدورها تمثل منتجات قديمة وأسعاراً قديمة.

وحين نقول: إن النقد المزكي لا يضر السوق نقول ذلك من حيث إنه دخل بكمية أقل (كما في مثال الـ 1000 ريال والتي أصبحت 603 ريال بعد عشرين سنة)؛ لأنه بتدوير هذا الفرق والذي يمثل زكاة المبلغ المكنوز (397 وحدة نقدية) في أساسيات وأولويات الاستهلاك المنتجة على مدى عشرين عاماً سيتم تقليل الفجوة بين علاقة الإنتاج بالاستهلاك في الماضي، وعلاقتهم ببعض في العصر الحاضر.

يتم ذلك عبر تعديل كمية النقد المكنوز في كل سنة تمر عليه دون معاركتة السوق، في عملية تشبه ما يعرف في معالجة بيانات أسواق المال بتعديل الأسعار بأثر رجعي (Price Back Adjustment) فتكون الكمية التي دخل بها النقد المزكي السوق بعد انقطاعه عنه كمية متناسبة مع حقيقة محتواها المعلوماتي في الوقت الراهن.

وفي مقابل ذلك: فإن الاقتصاد الرأسمالي يصنع العكس بتعظيم الثروات القديمة من خلال نظام الفائدة، وبالتالي: فهو يبالغ في تشويه المحتوى المعلوماتي لها حين دخولها السوق. (فقيه، ٢٠١٦، ملحق ه).

لحظة منسكي: قراءة من منظور نقدي

تم مؤخراً استدعاء نظرية منسكي من جديد - بعد مرور عقود على إغفالها - وذلك لتحليل وتفسير الأزمة المالية العالمية (The Economist, 2016)، وتحاول لحظة منسكي - كما هو معروف - أن تشرح الخلل في النظام الاقتصادي الحالي من خلال السلوك الذي ينتهجه القطاع

النقود على الوجه المعروف، إلا أن السؤال العملي الذي يتطلب الإجابة عنه هو: متى تستقر الأسواق ومتى يتلاشى أثر لحظة منسكي في ظل النظام الرأسمالي نفسه؟

والجواب عنه هو أن هذا سيحدث عندما يعود هذا الفراغ الكلي والزمي إلى مستوى "مقبول" كما قلنا آنفًا، ولكن كيف يكون ذلك؟ يبدو لي - والله أعلم - أن ذلك لا يكون إلا بترجيح وظيفة النقود كوسيط للتبادل على وظيفتها كمستودع للقيمة وذلك بإعادة توزيع الثروة النقدية بأحد أمرين:

١. هبوط قيمة الدولار ومن بعده العملات الأخرى كل بحسب مستوى الدين الذي تتحمله الاقتصادات المنتجة لها، وفي ذلك إعادة لتوزيع الثروة على مستوى الدول من حيث قدرة عملاتها الشرائية في السوق العالمي، كما أنه سينتج عن ذلك أيضًا - وعلى مستوى الدولة نفسها - تدخل الحكومات لحماية الفقراء بالإعانات، وفي ذلك أيضًا إعادة لتوزيع الثروة بوضع النقود في يد الفئة التي تستعملها كوسيط للتبادل لا كمستودع للقيمة.

٢. إعادة توزيع الثروة بشكل مباشر واستباقي بضخ النقود مباشرة في أيدي الفقراء ومحدودي الدخل فيما يسمى "بنقود الهيلوكوبتر (Helicopter money)" أو ضريبة الدخل المعكوسة (reverse income tax)، لكي يحرض هذا النقد الحقيقي (مقابل الائتماني) سوق الإنتاج من جديد، ولا شك أن ذلك سيقود إلى تصحيح سعر العملات مقارنة ببعضها لكون هذا النقد الجديد يجب أن يتناسب مع حجم الائتمان المتراكم على النقد الأصلي في كل دولة من الدول.

إن مشكلة النقد الائتماني الذي تخلقه المصارف هي أنه نقد مصطنع من حيث كونه لا يمثل أصحاب النقد الحقيقي، وبالتالي فهو يضلل سوق الإنتاج الحقيقي

ويريد القطاع المالي بذلك المحافظة على وحدات النقود التي بحوزته وليس بالضرورة على قدرتها الشرائية؛ لأن انفصاله عن الاقتصاد الحقيقي يجعل مؤشر قياسه يعتمد عدد الوحدات النقدية التي يحوزها لا قدرتها الشرائية، وهذه النقود التي يريد القطاع المالي المحافظة على وحداتها يعتمد تعريفها - كما قلنا سابقًا - على تأخر الاستهلاك عن الإنتاج، لكن استيلاء الائتمان المصطنع والناشئ عن هذه النقود على حيز كبير من الإنتاج يلغي هذا التأخر، فتضعف بذلك القاعدة التي يقوم تعريف النقود على أساسها.

وسوف يؤثر ذلك على القطاع الحقيقي الذي سيكتشف حينها أن الاستهلاك (أو الطلب) الذي كان يعيشه كان مصطنعًا، وأن ممارساته هو أيضًا كانت ممارسات مضاربية، ولكن في فراغ الاقتصاد الحقيقي؛ فالجميع كان يريد أن يلحق بموجة التوسع و"الازدهار" ظانًا أن المستقبل سيكون دائمًا أفضل (Ponzi scheme).

وسوف ينتظر القطاع المالي حتى يعود هذا الفرق الكلي والزمي إلى المستوى "المقبول"، أي تعود القاعدة التي يتم تعريف النقود على أساسها إلى وضعها الطبيعي، فيعود القطاع المالي من جديد إلى التسابق والتنافس على التمويل حرصًا من كل مؤسسة من مؤسساته على الحصول على قطعة من هذا الفرق الكلي والزمي قبل أن يتلاشى مرة أخرى.

من ناحية نظرية يتضح لنا الآن أن الائتمان الربوي الذي يفصل بين النقود والاقتصاد الحقيقي هو السبب في تعرض النظام الرأسمالي للأزمات بما فيها لحظة منسكي لأنه يتيح الاقتطاع من هذا الفراغ الكلي والزمي دون عواقب تذكر ويعطي حقوقًا حصريّة وغير مقيدة تقريبًا للمصارف التجارية أن تفعل ذلك بتمكينها من عملية خلق

وباستخدام التوجه التاطيري لهذا البحث ومفرداته المقترحة، يمكننا أن نقول: إن الخلل في إجمالي الناتج المحلي هو أنه لا يشير إلى أين توجد النقود: أهى في اليد التي تستعملها كمكّنز للقيمة؟ أم في تلك التي تستعملها كوسيط للتبادل؟ ومن خلال الإجابة عن هذا السؤال واستحضار أجوبة مشابهة تتعلق بوظيفتي النقود الأساسيتين في السياقات الاقتصادية المعاصرة ربما أمكننا الإجابة عن أسئلة مثل: متى نكون قد وصلنا إلى نهاية الأزمة العالمية الاقتصادية الحالية؟ وهل نحن نتجه إلى ذلك أم لا؟ ربما يمكننا مقارنة الجواب عن طريق استعمال مؤشرات اقتصادية ومصرفية مختلفة تتعلق بوظائف النقود؛ لأننا إذا اعتبرنا أن المشكلة هي مشكلة نقدية في الأساس، ثم اتفقنا أنها تكمن في تعريف النقود نفسها بوصفها الفراغ الكمي والزمني بين الاستهلاك والإنتاج نكون قد اختصرنا فضاءات بحثية لانهائية؛ يعيق وجودها قدرتنا على التنبؤ بشروط انتهاء الأزمة فضلاً عن قدرتنا على التنبؤ بإمكانية أو زمن انتهائها.. والله تعالى أعلم.

ويأخذه إلى مسارات غير مستدامة، ولتصحيح ذلك يجب أن يعود النقد الأصلي إلى دوره في تحفيز الإنتاج ولا يكون ذلك إلا بالتخلص من فقاعة الائتمان إما عبر الانهيار أو عبر الاتفاق على إلغاء الدين على مستوى عالمي أو عبر ضخ نقد جديد بشكل مباشر في أيدي الفقراء ومحدودي الدخل.

خاتمة:

ختامًا يبدو لي أنه من الممكن - من الناحية النظرية على الأقل - أن نعيد النظر في المشكلات الاقتصادية من خلال الفحص الدقيق لوظائف النقود، لا من خلال النظر إلى كميّتها في النظام الاقتصادي فحسب، وهذا أمر ليس بجديد في الجملة، إذ هو يبرز في أدبيات المجال عند الحديث عن عدالة النظام الاقتصادي من حيث توزيع الثروة، وعدم كفاءة مؤشرات قياس النمو الاقتصادي كإجمالي الناتج المحلي (GDP) على سبيل المثال في قياس عدالة الوضع الاقتصادي ورفاهيته في بلد من البلدان.

المراجع

فقيه، عدنان محمد (٢٠١٦م) *الربا والمخرج منه في ضوء علة تحريمه وواقع النظام الاقتصادي المعاصر*، جدة: دار المنهاج.
كينز، جون ماينارد (٢٠١٠م) *النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود*، ترجمة إلهام عيداروس، مراجعة د. عبد الله شحاته خطاب، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م، أبو طي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث.

أولاً: باللغة العربية

أبو السعود، محمود (١٩٨١م) "الاستثمار الإسلامي في العصر الراهن"، *مجلة المسلم المعاصر*، لبنان، العدد ٢٨. المقالة متوفرة على الرابط التالي:
[http://almuslimmuaser.org/index.php?option=com_k2&view=it\(em&id=186:alestethmar](http://almuslimmuaser.org/index.php?option=com_k2&view=it(em&id=186:alestethmar)

ثانياً: باللغة الأجنبية

Collins, J.R., Greenham, T., Werner, R. and Jackson, A. (2015) Where does money come from? Great Britain, nef.
Davies, Howard., (2016) "Is Financial Repression Here to Stay?", Project Syndicate, (<https://www.project-syndicate.org/commentary/financial-repression-long-term-interest-rates-government-bonds-by-howard-davies-2015-06>).

Edwards, Jim., (2015) "Banks are seriously discussing negative interest rates for normal people's savings", Business Insider, (<http://uk.businessinsider.com/banks-discussing-negative-interest-rates-for-consumers-2015-10>).
Fisher, Irving (2006) *The Purchasing Power of Money: Its determination and relation to credit interest and crises*, New York, Cosimo Classics, Martino Publishing.

Sauer, James B. (2010) in **Islamic Banking and Finance (Volume II)**, Al-Roubaie, Amer and Alvi, Shafiq (Eds.), Routledge, London and New York.

The Economist. (2016). Financial stability: Minsky's moment. July 30, 2016. Available at:

<https://www.economist.com/news/economics-brief/21702740-second-article-our-series-seminal-economic-ideas-looks-hyman-minskys>.

Translation of Arabic References

Abu Al-Suood, Mahmoud. (1981). Islamic investment in the modern age. Modern Muslim magazine, Issue No. 28, Lebanon. Available at:

http://almuslimamuaser.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=186:alestethmar.

Faqih, Mummamad Adnan. (2016). Usury and the way out from It in light of the justification for its prohibition

and the current status of the modern economic system. Jeddah.: Dar Al-Menhaj press.

Keynes, John, Maynard. (2010). The general theory of employment, interest, and money". Translated by Elham Aidaroos and reviewed by Abdullah Khatib Abu Dhabi, First edition, Abu Dhabi: Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage.

Money As A Component of the Economy: A Reading into the two basic Functions of Money in Islamic-based and Interest-based Economic Systems

Adnan M. Fakeih

CEO of Futures Business Development - Saudi Arabia

Abstract. This paper attempts to shed light on the problem of defining money as a component of the economy and the consequent conflict between its two principle functions: as a medium-of-exchange and as a store-of-value. The conclusion reached is that Interest-based systems favor, whilst also protecting, the role of storage-of-value versus the role of medium-of-exchange. On the other hand, the Islamic-based system favors and protects money's function as a medium-of-exchange in contrast with its counterpart. The paper claims that *Zakat* resolves the conflict between these two functions by limiting the dominance of the latter over the former. This is done in a rational and seamless manner, which is completely in line with the definition of money proposed by this paper. Capitalist (Interest-based) systems also attempt to limit the dominance of the store-of-value function (despite it being favored) through a number of temporary measures. However, in the long run, these measures result in entrenching the very thing they try to neutralize. Through this suggested framework and its terminology, it is hoped that this study will pave the way for additional investigations to resolve lingering economic problems that have been ignored for generations due to the orthodox view of including interest and its associated instruments in almost every attempt to review or reform the economic theory.

Keywords: Definition of Money, functions of money, information content of money, interest.

JEL Classification: B59, P4

KAJIE Classification: F22, F52, Q11, Q64

عدنان محمد فقيه: حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية (جامعة الملك عبدالعزيز – المملكة العربية السعودية)، وماجستير في العلوم الرياضية (جامعة ساوثهامبتون (Southampton University) - المملكة المتحدة) ودكتوراه العلوم الإدارية (جامعة لانكستر (Lancaster University) - المملكة المتحدة). شغل وظيفة أستاذ مساعد بقسم الإحصاء (كلية العلوم – جامعة الملك عبدالعزيز) في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٧م. اهتماماته البحثية: الرِّيا والنقود والنظم الاقتصادية اللاربوية في مقابل النظم الاقتصادية الربوية. بالإضافة: التحليل الإحصائي، والنمذجة الرياضية، والخوارزميات الجينية والشبكات العصبية. حاصل على عدد من براءات الاختراع الدولية في مجال الفعالية الحاسوبية والحلول التقنية للأنظمة المالية. يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة سعودية تعمل في مجال تقنية المعلومات. البريد الإلكتروني: Adnan@fbd.net